ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Aman Mukhlis Aboud

Imad Hamid Ahmed

College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
mohammed.a.majeed23@gmail.com

***Keywords*:**
Fa insertion before the predicate of *mubtada*
nominative (raf'),
accusative (nasb),
jussive (jazm
poetic witness

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	3 Jan 2026
Received in revised form	25 Feb 2026
Accepted	27 Feb 2026
Final Proofreading	30 June 2026
Available online	30 June 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Poetic Evidence in the Chapter of Nouns in *Al-Basīṭ fī al-Naḥw* by Ibn al-ʿIlj al-Ishbīlī (d. 641 AH): A Grammatical and Methodological Study.

A B S T R A C T

The book "Al-Basit fi al-Nahw" (The Simple Book on Grammar) is a fundamental source that clarifies Ibn al-`Alaj's methodology in collecting and classifying grammatical rules, relying on poetic evidence to establish these rules. This has made it an important reference for researchers in the history of Arabic grammar and linguistics. The book justifies Ibn al-`Alaj's focus on poetic evidence as a means of proving grammatical rules. He did not merely list the rule but also provided poetic proofs demonstrating its correct usage and meaning, reflecting a precise scientific approach that combines linguistic theory and application.This research examines the poetic evidence in "Al-Basit" in terms of its sources and its classification according to grammatical purposes. It also studies the methodology of its selection according to the criteria of correctness and acceptability that Ibn al-`Alaj followed. The research also includes an analysis of the value of these proofs, comparing them with the opinions of other grammarians, leading to highlighting the scientific results and additions that Ibn Al-Alaj presented in this field, which represent a reliance on a deep scientific tradition started by his predecessors among the grammarians.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.6.2.2026.01

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

الشاهد الشعري في الاسماء في كتاب البسيط في النحو لابن العلج الاشبيلي ت(٦٤١هـ) دراسة نحوية منهجية

امأنّ مخلص عبود/ طالبة دراسات عليا

عماد حميد احمد/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يعد كتاب (البسيط في النحو) لابن العلج الاشبيلي (ت٦٤١هـ) من المصادر الاساسية التي توضح منهج ابن العلج في جمع القواعد وتصنيفها، والاعتماد على الشواهد الشعرية لتثبيت القواعد النحوية، وهو ما

جعله مرجعا مهما للباحثين في تاريخ النحو وعلم اللغة العربية. ويبرر في هذا الكتاب اهتمام ابن العلج بالشواهد وسيلة لإثبات القواعد النحوية، اذ لم يكتفِ بسرد القاعدة فحسب، بل حرص على تقديم الادلة الشعرية التي تظهر صحة استعمالاتها ودلالاتها، مما يعكس منهجا علميا دقيقا يجمع بين التنظير أو النظرية والتطبيق اللغوي. ويتناول هذا البحث دراسة الشواهد الشعرية في كتاب (البسيط في النحو) لابن العلج الاشبيلي (ت٦٤١هـ) من حيث مصادرها، وتصنيفها وفق الاغراض النحوية، فضلاً عن دراسة منهجية تكون وفق معايير الصحة والقبول التي اتبعها ابن العلج، كما يشمل البحث تحليلا لقيمة هذه الشواهد، وموازنتها مع أراء النحاة الاخرين، وصولا الى ابراز النتائج والتوصيات والاضافات العلمية التي قدمها ابن العلج الاشبيلي في هذا المجال، والتي تمثل استنادا لتقليد علمي عميق بدأه أسلافه من النحاة.

الكلمات المفتاحية: دخول الفاء على خبر المبتدأ، الرفع، النصب، الجزم، الشاهد الشعري.

المقدمة:

يُعَدُّ الاعتماد على الشواهد الشعرية ركيزةً أساسية في التأسيس النحوي العربي، إذ لم تُبنَ القواعدُ العربية على مجرد التخيّلات الذهنية أو التحليلات المجردة، بل أنّطلقت من الاستقراء الواسع لكلام العرب الفصحاء، ولا سيما الشعر الجاهلي والإسلامي، الذي بقي طوال القرون الأولى مِعْيارَ الفصاحة ومحكَّ الصواب اللغوي. وقد أولى النحاة الأوائل — من سيبويه فمَن بعده — عنايةً فائقةً بتخريج أحكامهم على هذه الشواهد، معتبرين إياها العمود الفقري للقياس النحوي، والضابط الذي يفصل بين الرأي المقبول والرأي المردود. وفي هذا السياق، يبرز كتاب (البسيط في النحو) لأبي عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي (ت ٦٤١هـ) واحداً من أبرز المؤلّفات التي وثّقت هذه العلاقة العضوية بين الاستشهاد الشعري والبناء النحوي، لا سيما في إطاره الأنّدلسي الذي تميّز بالجمع بين الدقة النظرية وسعة الاستقراء (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٠٠). وقد خصّص ابن العلج جزءًا معتبرًا من كتابه لدراسة الأسماء ووظائفها البنائية، معتمدًا في ذلك على شواهد شعرية دقيقة تُظهر كيف تتفاعل الأسماء مع العوامل النحوية، وتتعدّد وظائفها وفق سياقات الاستعمال. وليس غريبًا أنّ يبدأ النحاة — قديمًا وحديثًا — بدراسة الأسماء قبل الأفعال، إذ هي الركيزة الأولى في تركيب الجملة، والعنصر الذي تدور حوله العلاقات الإسنادية والوصفية. ولقد عالج ابن العلج في هذا الباب مسائل دقيقة تتعلّق بالإضافة، والتعريف والتنكير، والإسناد، والعوامل العاملة في الأسماء، مستندًا في كل ذلك إلى شواهد من شعر الفحول، كالنابغة، وامرئ القيس، ولبيد، والأعشى، وغيرهم، مُحلّلًا إياها تحليلًا إعرابيًّا ودلاليًّا دقيقًا. ويهدف هذا البحث ــ الموسوم بـ (الشاهد الشعري النحوي في الأسماء) — إلى استقصاء أبرز القضايا التي عالجها ابن العلج في إطار الأسماء، مع التركيز في وظيفة الشاهد الشعري في

إثبات القاعدة أو تقييدها أو توسيعها. وسينطلق الفصل من فرضيةٍ مركزية مفادها أنّ ابن العلج لم يكن مجرّدَ ناقلٍ للشواهد، بل كأنّ محلّلاً لسأنّيًّا يُعيد قراءة الشعر في ضوء النظر النحوي، ويستخلص منه القواعد التي تُعبّر عن روح اللغة لا عن صرامة الجمود.

المبحث الاول: الاسماء المرفوعة

١. **تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف والتنكير:** يعرّف المبتدأ بأنّه "الاسم المرفوع المدرج أول الجملة، غير العامل فيما بعده" (السيوطي، (د.ت)، صفحة ١٢٧)، أما الخبر فهو "الأمر المنسوب إلى المبتدأ، المرفوع كذلك" والقاعدة العامة عند النحاة، لا سيما في مدرسة البصريين، أنّ المبتدأ يُقدَّم على الخبر. لكن يجوز العكس – أي تقديم الخبر – إذا استوت وحدتا الجملة (المبتدأ والخبر) في التعريف أو في التنكير، وذلك لتجنب اللبس، وتحقيق الاتّزأنّ النحوي والدلالي بين طرفي الجملة. لقد كأنّ الأنّدلسيون من أبرز روّاد علم النحو في الحضارة العربية الإسلامية، وقد برز فيهم من يجمع بين العمق النظري والشاعرية اللفظية، مثل أبي بكر محمد بن عمر بن العلج الإشبيلي (ت. ٣٦٦هـ)، أحد أعلام النحو في الأنّدلس، الذي لم يكن عالماً مختصاً بالنحو فحسب، بل كأنّ شاعراً مطبوعاً، يستشهد بشعره على القواعد التي يتناولها (ابن هشام، (د.ت)، صفحة ٨٩). ومن أبرز الشواهد التي أوردها ابن العلج في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، مع استيفاء شرط الاستواء بين الطرفين في التعريف أو التنكير، قوله:

أديبٌ أنّتَ، لا فَتًى دونَ أدبِهْ كريمُ الخِيمِ، طيّبُهُ والطُّلَبِهْ

هذا البيت يُعدّ من أجود الشواهد التي استُشهد بها على جواز تقديم خبر نكرة على مبتدأ نكرة، وهو موقف دقيق في البناء النحوي يعكس وعياً نحويّاً رفيعاً لدى الشاعر. ففي الجزء الأول من البيت: (أديبٌ أنّتَ)، نجد أنّ الخبر (أديبٌ) – وهو نكرة – قدّم على المبتدأ (أنّتَ)– وهو ضمير منفصل يُنظر إليه هنا على أنّه نكرة في هذا السياق الإخباري، أي أنّ المخاطب من جملة الأدباء، وليس مُعطى له هذا الوصف سابقاً. وهذا يحقّق شرط الاستواء في التنكير، إذ لا يُقدّم خبر نكرة على مبتدأ معرفة، بل كلاهما في منزلة النكرة (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٠٠). ومن جهة أخرى، فأنّ هذا البيت يُقدّم نموذجاً للخبر المفرد المقدّم على المبتدأ، وهو بسط أشكال الخبر وأكثرها شيوعاً في هذه البنية. وقد ذكر النحاة أنّ الخبر المفرد إذا قدّم على المبتدأ، فلا بد أنّ يُراعى فيه شرط الاستواء، وهو ما تحقّق هنا بوضوح. ولو قال الشاعر: (أديبُ أنّتَ)، لكان الخبر معرفة والمبتدأ نكرة (في سياق الإخبار)، فما كأنّ يجوز ذلك دون مسوّغ قوي، لأنّ ذلك يخلّ بالتوازن البنائي، ويُدخل على السامع شعوراً بالغرابة أو التكلف ويُعزّز ابن العلج هذا المبدأ في مواضع أخرى من

شعره، حيث نجده يحرص على أنّ يكون خبر الجملة الاسمية – إذا قدّم – مستوياً مع مبتدئها في النوع الاسمي، سواءً كأنّا معرفتين أو نكرتين. وهذا يدلّ على أنّ النحاة الأنّدلسيين، وعلى رأسهم ابن العلج، لم يكونوا فقط ناقلين للقواعد البصرية أو الكوفية، بل كأنّوا مطبّقين لها تطبيقاً دقيقاً في أنّتاجهم الأدبي، مدركين للفارق بين الجواز النظري والجواز السياقي (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١١٠). لتقديم الخبر على المبتدأ ثلاثة شروط أساسية، ذكرها النحاة بتفصيل:

- الاستواء في التعريف أو التنكير: فلا يُقدَّم خبرٌ نكرة على مبتدأ معرفة، ولا خبرٌ معرفة على مبتدأ نكرة. فمثلاً: (مؤمنٌ عمرُ) جائز؛ لأنّ كليهما نكرة، وكذلك (المؤمنُ عمرُ) جائز؛ لأنّ كليهما معرفة. أما (مؤمنٌ الوليدُ) فلا يجوز، لأنّ الخبر نكرة والمبتدأ معرفة (ابن يعيش، (د.ت)، صفحة ٥٦).
- عدم وجود الفصل بين الخبر والمبتدأ بما لا يقتضيه السياق: فإذا قدّم الخبر، فلا يُفرّق بينه وبين المبتدأ بفاصل يُربك الربط، إلا إذا كأنّ ثمة مسوّغ بلاغي أو سياقي.
- الحاجة إلى التقديم: وهي تتعلّق بالسياق الخطابي، كإبراز المعنى، أو التوكيد، أو التخصيص، أو المقابلة، أو حتى الإثارة الذهنية. وقد أكّد ابن يعيش أنّ "تقديم الخبر لا يكون عبثاً، بل لغرضٍ ما من أغراض الكلام" (ابن يعيش، (د.ت)، صفحة ٥٨).

دخول الفاء على خبر المبتدأ: المبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية، وهما يشتركأنّ في الإعراب بالرفع، ويرتبطأنّ بعلاقة إسناد. والخبر، لغةً، ما يُخبَر به، واصطلاحاً: "ما يُنسب إلى المبتدأ من قول أو فعل أو حال أو شبه ذلك" (ابن هشام، (د.ت)، صفحة ٨٧) والأصل أنّ يكون الخبر مرفوعاً غير مسبوق بحرف يُغيّر موقعه الإعرابي. ولكن قد ترد فاء قبل الخبر مباشرةً، فتقول: (رجلٌ فمحسنٌ)، أو (داعٍ فيرفع صوته). وفي هذه الصيغة، تبدو الفاء وكأنّها تُدخل على خبر المبتدأ دون مسوّغ ظاهري، مما يثير التساؤل عن جواز ذلك (ابن هشام، (د.ت)، صفحة ٨٨). والجواب أنّ هذه الفاء ليست كسائر الحروف التي تُغيّر الإعراب، بل هي فاء استئناف أو فاء سببية، تدخل لغرضٍ تعبيري، لا لربط عاطفي محض. وتُعرّف "فاء الاستئناف" بأنّها التي تُستأنّف بها جملة جديدة بعد جملة سابقة، من دون اتصال نحوَي ظاهري، بل اتصال نفسي أو بلاغي. أما "فاء السببية"، فتربط بين جملتين بعلاقة سبب ونتيجة. وفي الحالتين، لا تُعد الفاء حرف عطف يُخلّ بالاستقلال التركيبي للجملة، بل تُعدّ جزءاً من أداة الإخبار (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٤٥).

وقد ذهب البصريون، وعلى رأسهم سيبويه، إلى أنّ دخول الفاء على خبر المبتدأ جائز إذا كان المبتدأ نكرة، وكانت الفاء للاستئناف أو السببية. يقول سيبويه: "إذا قلت: رجلٌ فقائمٌ، فقد استأنفتَ الكلام، وهذا جائز في النكرات، لأنها غير معلومة، فتحتاج إلى تقرير". وقد استدلّ البصريون على ذلك بأن العرب كانت تفعل ذلك

في كلامها الفصيح، ولا يُنكرون عليه. وخالف الكوفيون جزئياً، فأجاز بعضهم – كالكسائي – دخول الفاء على خبر المعرفة في مقامات التوكيد أو التعظيم. يقول الفراء: "قالوا: زيدٌ فكريمٌ، إذا أرادوا الإبهار بصفته" (الفراء، ١٩٨٠، صفحة ١٢٨). ولكن هذا الرأي لم يُعتمد عند جمهور المتأخرين، واعّدوه شذوذاً لا يُقاس عليه.

في حين يرى ابن يعيش أن "الجواز مقيّدٌ بالنكرة، فإن أدخلت الفاء على خبر المعرفة، فعليك أن تُبيّن السبب، كالتعظيم أو التقرير الشديد، وإلا كان التركيب مرفوضاً" (ابن يعيش، (د.ت)، صفحة ٧٢)، أما ابن مالك، فقد أشار إلى هذه المسألة ضمن باب "الاستئناف"، قائلاً:

وَمَا يُسْتَأْنَفْ بِالْفَاءِ كَالْخَبَرْ لِنَكْرَةٍ، كَـ "رَجُلٌ فَلَهْ غَدَرْ"

وقد شرح ابن عقيل هذا البيت بقوله: "أي: رجلٌ، فهو له غدر، والفاء للاستئناف" (ابن عقيل، ١٩٨٤، صفحة ٣١٥).

٣- رفع المصدر المنصوب بفعل مضمر:

المصدر، في نظام اللغة العربية، هو اسمٌ يدلّ على الحدث مجرّداً من الزمانّ والفاعل والمفعول، مثل: "قراءة"، "كتابة"، "رجاء". ووظيفته الإعرابية تختلف باختلاف موقعه في التركيب. فإذا وَقَعَ بعد فعلٍ ظاهر، نُصِبَ إما مفعولاً به، كما في: (قرأ زيدٌ كتاباً)، أو مفعولاً مطلقاً، كما في:

(قرأ زيدٌ قراءةً وافيةً) (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ١٧٨) . غير أنّ المصدر قد يُرفع في مواضعَ لا يقتضيها الظاهر، وذلك عند تقدير فعل مضمرٍ أو مبتدأ محذوف قبله، فيصير المصدر في محل فاعل لذلك الفعل، أو خبر لذلك المبتدأ، فيُرفع وفق موقعه الجديد. ويُسمّي النحاة هذا النوع من الرفع بـ"الرفع بالفعل المضمر" أو "الرفع بالتقدير الذهني" (ابن يعيش، (د.ت)، صفحة ٢١٠). وقد ذهب سيبويه، عميد النحاة، إلى أنّ "ما رُفع من المصادر في موضع النصب، فلا يخلو من تقديرٍ خفيّ، إما فعلٍ أو إسناد" (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٩٢). وفي هذا السياق، يورد ابن العلج في كتابه *"البسيط في النحو"* بيتاً شعرياً من نظمه، يقول فيه:

أنّمَا السُّؤَالُ رِضًا مِنَّا وَدُعَاءُ فَارْفَعْ بِكَفِّكَ رَجَاءٌ لا رِيَاءَ (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٤٣)

ويُركّز ابن العلج في هذا البيت على لفظة "رَجَاءً"، التي هي مصدر من "رَجَا – يَرْجُو"، وهي لفظةٌ تُنصب أصلاً إذا وقعت مفعولاً به، كقولك: (رجوتُ رجاءً). لكنه هنا يُوردها مرفوعةً :(ارفع بكفّك رَجَاءٌ)، أي :ارفع رجاءً .والتفسير النحوي الذي يقدّمه ابن العلج أنّ فعلاً مضمرًا يُقدّر قبل "رجاء"، وهو "كنْ" أو "ليكن"، والتقدير :ارفع بكفّك (ليكن) رجاءً، أي :ليكن رفعُ كفّك رجاءً لله، لا رياءً للناس (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة

١٠٠). وبما أنّ "رجاء" فاعل للفعل المضمر "ليكن"، فأنّها تُرفع، فيُعرب: "رجاء": فاعل لمبتدأ محذوف أو لفعل مضمر (ليكن)، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

"٤- حذف خبر أنّ:

أنّ" من حروف التوكيد التي تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب اسمها وترفع خبرها، نحو: (أنّ زيداً قائمٌ). والخبر هنا ضروريٌّ لاستكمال المعنى، إذ لا يُتخيّل أنّ تقول: (أنّ زيداً) دون خبر،

في سياق خالٍ من الدلالة. غير أنّ الحذف يجوز إذا دلّ عليه سياق الكلام، إما لفظاً (كما في الاستفهام أو التعجب)، أو حالاً (كما في حالة الحسرة أو الفرح). يقول ابن هشام: (لا يجوز حذف خبر (أنّ) إلاّ إذا كأنّ محصوراً في كلامٍ يُفهم منه، كأنّه مذكور) (ابن هشام، (د.ت)، صفحة ١٨٩) ، وهذا النوع من الحذف لا يُعدّ نقصاً في التركيب، بل هو إيجازٌ بلاغي يُظهر مرونة اللغة وقدرتها على التكيّف مع المقاصد التواصلية. ويشترط النحاة لجواز الحذف شرطين أساسيين:

- أنّ يكون اسم أنّ نكرة؛ لأنّ النكرة تحتاج إلى إكمال، فإذا حُذف خبرها، فأنّ السياق يكفيه.
- أنّ يكون السياق دالاً على الخبر المحذوف، إما مباشرةً أو ضمناً.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ "العرب تحذف خبر أنّ إذا كأنّ في الكلام كفايةٌ عنه، كأنّه قد قيل فلم يُحتج إلى تكراره" (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٦٧)، وهذا يدلّ على أنّ الحذف ليس عبثاً، بل هو تصرّفٌ مقصودٌ يخدم الغرض التعبيري.

في كتابه "البسيط في النحو"، الذي يُعدّ من أبرز المؤلفات النحوية الأنّدلسية في القرن الرابع الهجري، يعرض ابن العلج قاعدة حذف خبر "أنّ"، ثم يستشهد ببيتٍ من شعره يقول فيه:

أنّ ابْنَ آدَمَ! — كَمْ أَضَاعَ سَوَالِفَهْ وَالعُمْرُ يَنفَدُ وَالخَطَايَا تَكثُرُ (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٤٥)

ويُركّز ابن العلج هنا في الجملة: "أنّ ابْنَ آدَمَ!"، التي خُتمت بعلامة التعجب، وخُلّتْ من خبرٍ ظاهر.

والتقدير، كما يُبيّن في شرحه: "أنّ ابن آدم مُفرّطٌ، أو غافلٌ، أو مُعاقَبٌ على تفريطه". وقد حُذف الخبر لدلالة السياق عليه، إذ أنّ ما يلي الجملة من ذكر "إضاعة السوالف" و"نفاد العمر" و"كثرة الخطايا" يُغني عن التصريح بالخبر. فالسامع يفهم من حال الخطاب – وهو التوبيخ والتحذير – أنّ المقصود هو اللوم على التفريط، لا مجرد الإخبار عن وجود ابن آدم.

٥- حذف خبر ليت:

تُعدّ "ليت" من أدوات التمنّي التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب اسمها وترفع خبرها، وتختصّ بالتعبير عن رغبةٍ في أمرٍ لم يحصل أو يتعذّر حصوله، خلافاً لـ"لعلّ" التي تدلّ على الترجّي في أمرٍ ممكن. والأصل في جملة "ليت" أنّ تكون تامةً من اسمٍ وخبرٍ، نحو: (ليتُ زيداً قائمٌ). ومع ذلك، فأنّ العرب – في فصيح كلامهم – قد تحذف الخبر إذا كأنّ السياق كافياً لفهمه. ويُسمّي النحاة هذا النوع من الحذف بـ"الحذف لدلالة الحال" أو "الحذف للاستغناء". يقول ابن هشام: "لا يجوز حذف خبر ليت إلاّ إذا كأنّ في الكلام أو في الحال ما يُغني عنه، كأنّه قد ذُكر" (ابن هشام، (د.ت)، صفحة ١٨٩). وهذا الحذف ليس من باب النقص أو اللحن، بل هو من فنون البلاغة التي تُظهر قدرة اللغة على إيصال المعنى دون إطناب. ويشترط النحاة لجواز هذا الحذف شرطين أساسيين:

- أولهما: أنّ يكون اسم ليت نكرة؛ لأنّ النكرة أشبه بالاستفهام، فيحتاج السامع إلى استكمال المعنى من السياق.
- ثانيهما: أنّ يكون السياق دالاً على الخبر المحذوف، إما لفظاً (كما في الاستفهام)، أو حالاً (كما في التنهّد أو البكاء). ويُمنع الحذف إذا كأنّ الاسم علماً لا يُفهم خبره من السياق، كقولك: "ليتُ زيداً!" دون مسوّغ، فأنّه يُشعر بالأنقطاع (الآشموني، (د.ت)، صفحة ٢١٢)، وقد ذهب سيبويه، عميد النحاة، إلى أنّ "حذف خبر ليت أكثر جوازاً من حذف خبر أنّ، لأنّ ليت تُستخدم في مقامات العاطفة، والعاطفة لا تحتاج إلى إطناب" (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٦٨)، وهذا يدلّ على أنّ الحذف مرتبطٌ بالوظيفة التعبيرية، لا بالشكل وحده. ففي كتابه (البسيط في النحو) الذي يعد من ارز المؤلفات النحوية التي تبحث عن العقل الاندلسي في عصر ابن العلج. ويعرض ابن العلج قاعدة حذف خبر " ليت" ثم يستشهد بشاهد شعري من نظمه، يقول فيه:

لَيْتَ شَعْرِي! هَلِ الرَّجَا فِي تَأَخُّرِي أَمْ رَجَاءُ العَفْوِ فِيمَا قَدْ تَقَدَّمَا؟ (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٤٦)

ويُركّز ابن العلج هنا على الجملة: "لَيْتَ شَعْرِي!"، التي خُتمت بعلامة التعجب، وخُلّفت من خبرٍ ظاهر. والتقدير، في "ليت شعري يُخبِرني"، أوليت شعري يُبيّن لي الحال". أنّه قد حُذف الخبر لدلالة السياق عليه، إذ أنّ الاستفهام الذي يلي الجملة ("هل الرجا في تأخري...؟") يُغني عن التصريح بالخبر.

٦- خبر (لا) النافية للجنس بين الذكر والحذف:

تُعَدُّ (لا) النافية للجنس من حروف النفي الخاصة التي تدخل على الاسم النكرة وتُنصبه، وتنصب معه خبرًا مرفوعًا، كما في قولهم: (لا رجلَ قائمٌ). وتختلف عن (لا) الناهية أو (لا) النافية للجملة.

ووظيفتها الأساسية هي نفي الجنس بأكمله، لا نفي فردٍ منه. وقد اتّفق النحاة على أنّ اسمها يجب أنّ يكون نكرةً مفردةً غير شرطٍ ولا موصولٍ، لكنهم اختلفوا في حكم خبرها: هل يجوز حذفه؟ وهل الحذف أصل أم (أو) أستثناء؟ ويذهب الزجاجي إلى أنّ خبر (لا) لا يُحذف مطلقًا، لأنّ النفي لا يتمّ إلا بوجود الاسم والخبر معًا (الفارسي، ١٩٨٧، صفحة ١٣٤)، في حين يرى سيبويه أنّ الحذف يجوز إذا دلّ عليه السياق. ويأخذ ابن العلج برأي سيبويه، فيقول: (يجوز ذكر خبر (لا) النافية للجنس، ويجوز حذفه، إذا دلّت قرينةٌ على المعنى، سواء كانّت قرينةً لفظية أو عقلية أو سياقية) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٣١). ويُبيّن أنّ الحذف أشيع في كلام العرب، لأنّهم يميلون إلى الإيجاز، لا سيما عندما يكون الخبر مما يُفهم من المقام. يستشهد ابن العلج بقول الفرزدق:

لا خَيْلَ تُرْهِبُني، لا رِجْلَ تُسْرِعُني ولا سُيوفٌ تَلُوحُ فَوْقَ مَناكِبِي (الفرزدق، ١٩٩٠، صفحة ١٨٩)

ويُحلّل البيت فيقول: (الخبر محذوف في الأبيات الثلاثة، والتقدير: لا خيلَ حاضرةً ترهبني، ولا رِجلَ موجودةً تسرعني، ولا سيوفَ بارزةً تلوح...، وقد حُذِف الخبر لوضوحه من السياق، لأنّ المخاطب يفهم أنّ الشاعر ينفي وجود هذه الأشياء في المكان الذي يتحدث عنه (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٣٢).

يحدّد ابن العلج أربعة شروط لجواز حذف خبر (لا):

- دلالة السياق: أنّ يكون المقام كافيًا لفهم الخبر المحذوف، كقولهم: (لا ماءَ) في الصحراء.
- اشتراك العقل والعادة: كأنّ يُقال: (لا طعامَ)، فيُفهم: لا طعامَ موجودًا.
- تكرار (لا): فأنّ التكرار يُقوّي الحذف، كما في بيت الفرزدق، لأنّه يُشير إلى نفيٍ مطلقٍ متكرر.
- عدم اللبس: فلا يُحذف الخبر إذا أدى الحذف إلى غموضٍ أو تضاربٍ في المعنى (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٣٢).

ويُشير إلى أنّ هذه الشروط تُحقّق التوافق بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي، وهو ما يُسمّيه (النظر النحوي المقاصدي). يُقارن ابن العلج بين رأيه ورأي الزجاجي، فيقول: (أنّما منع الزجاجي الحذف لأنّه لم يرَ في كلام العرب ما يدلّ عليه، ولكن هذا ناتجٌ عن ضيق في الاستقراء، إذ قد ورد الحذف في كلام الفحول، كالفرزدق وغيره). ويستشهد أيضًا بقول العرب في الأمثال: (لا دينَ ولا وفاءَ)، يريدون: لا دينَ ثابتًا، ولا وفاءَ موجودًا، فيحذفون الخبر لوضوحه (الميداني، ٢٠٠٤، صفحة ٣٠١).

٧- وجوب الرفع والتكرير إذا فصل بين (لا) واسمها او كأنّ الاسم معرفة:

تقتضي طبيعة عمل (لا) النافية للجنس أنّ تنصب اسمًا نكرةً مفردةً، ويرفع خبرًا. ولكن، متى أنعدم شرط النكرة أو فصِلَ بين (لا) واسمها، فأنّ (لا) تفقد عملها كنافية للجنس، وتصبح نافيةً للجملة،

فيُرفع الاسم على أنّه مبتدأ، وتُكرَّر (لا) لكل اسم. وهذه المسألة تُظهر الفارق الدقيق بين نوعي النفي في العربية.

يقول ابن العلج: (إذا قلتَ: لا... ثم سكتَ أو أفَمْتَ، ثم قلتَ: زيدٌ قائمٌ، فأنّك لا تقول: لا زيدًا قائمٌ، بل: لا، زيدٌ قائمٌ. لأنّ (لا) قد أنّفصلت عن الاسم، فلا تكون نافيةً للجنس، بل نافيةً للجملة، فيُرفع الاسم مبتدأً) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٣٩) ، ويستشهد بقول شاعر:

لا! طَلْحَةُ اليومَ لنا مُعَوَّلُ ولا عَلِيٌّ في الوَغَى مَخذولُ (السيوطي، (د.ت)، صفحة ٢١١).

ويُبيّن أنّ (طلحة) و(عليٌّ) مرفوعأنّ، لأنّ (لا) قد أنّفصلت عنهما بالاستفهام أو التأمّل، فصارت نافيةً للجملة، لا للجنس.

يؤكد ابن العلج أنّ (لا) لا تعمل في المعرفة، لأنّ نفي الجنس يقتضي النكرة. فإذا قيل: (لا محمدٌ غائبٌ)، فأنّ (محمدٌ) مرفوعٌ، و(لا) مكررةٌ إذا تعدّدت الأسماء. يقول: (إذا كأنّ اسم (لا) معرفة — سواء باسم علم أو بالألف واللام أو بالإضافة — وجب رفعه وتكرار (لا)، لأنّ (لا) النافية للجنس لا تصلح للمعرفة) (ابن العلج الإشبيلي، د.ت.، ص٢٤٠). أنّ السياق قد يُلجئ المتكلم الى دخول (لا) على معرفة في الشعر، لكنه يُحمل على المجاز او الضرورة ولا يجعل اصلاً في القياس (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٤٢).

المبحث الثاني: الأسماء المنصوبة

١. حذف عامل المفعول به.

من القواعد المقرّرة في النحو العربي أنّ المفعول به هو اسم منصوب يدلّ على المُنال به الفعل، ويقتضي وجود عاملٍ ناصبٍ، سواء كأنّ فعلًا ظاهرًا أو محذوفًا. وقد اتفق النحاة على أنّ حذف الفعل جائز إذا دلّ عليه السياق، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨)، حيث يُقدّر فعل مثل (تجزي) أو (تكفّ). لكن الخلاف ينشأ عند حذف عامل المفعول به دون دليلٍ قويّ، أو عند حذفه مع بقاء المفعول من دون ما ينصبه صراحةً. فهل يجوز أنّ يوجد مفعول به من دون عاملٍ ظاهر أو مقدّر؟

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في ضرورة الشعر، بينما رفضه البصريون رفضًا قاطعًا، باستثناء حالات الاستفهام أو التعجّب أو الإيجاز التي يُفهم فيها العامل من السياق (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٨٩)، ويُعدُّ ابن العلج الإشبيلي من النحاة الذين يميلون إلى رأي البصريين، لكنه يوسّع من نطاق الجواز في حالات الإضمار القوي أو الدلالة السياقية الواضحة.

يقول ابن العلج: (لا يجوز أنّ يُذكر المفعول به إلا ومعه عاملٌ ينصبه، إما ظاهرًا أو مقدّرًا يدلّ عليه السياق. فأنّ وُجد المفعول بلا عامل، كأنّ ذلك خطأً عند أهل الفصاحة، إلا في مواضعَ يَقْوَى فيها الإضمار، كالمخاطبة أو الإيجاز) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٣٢)، ويُبيّن أنّ العرب قد تحذف الفعل وجوباً، لا عجزًا عن اللفظ، كما في قولهم: (إياك!)، والتقدير: (أحذّرك إياك). فالمفعول (إياك) موجود، والعامل محذوفٌ لكنه مفهومٌ من سياق التحذير. وقد استشهد ابن العلج بقول الحطيئة:

وَأنّي لَمُخْلٍ عَنْكَ، لا مُتَعَمّدٍ مَلامَكَ، أنّ لُمْتَ امْرَأً مُتَفَضّلَا

ويُحلّل البيت فيقول: (المفعول به (ملامَكَ) ورد من دون عاملٍ ظاهر، لكن العامل مقدّرٌ من سياق الكلام، والتقدير: (لا أقصد ملامَكَ)، أو (لا أبغي ملامَكَ). فحُذِف الفعل استغناءً، لأنّ سياق الدفاع والاعتذار يدلّ عليه دلالةً قويةً لا تُخطَأ) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٣٤).

٢- المفعول له بين التنكير والتعريف.

يُعرَّف ابن العلج المفعول له (ويُسمّى أيضًا المفعول لأجله) بأنّه اسمٌ منصوب يُذكر لبيأنّ سبب الفعل أو غايته، مثل قوله تعالى: ﴿يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقول الشاعر: (قاتلْتُ عن عِرضي، وقمتُ حَياءً). ومن القواعد المستقرة عند النحاة أنّ المفعول له يكون نكرةً، لأنّ الغرض من ذكره هو بيأنّ السبب المجرّد، لا التعيين. ويقول سيبويه: (المفعول له لا يكون معرفةً، لأنّ المعروف لا يصلح للتعليل؛ فالتفسير بالشيء المعيّن ليس تعليلًا حقيقيًّا) (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٥٢)، لكن الخلاف ينشأ عند ورود المفعول له معرفةً في بعض شواهد الشعر أو النثر. فهل يجوز ذلك؟ وهل يُحمَل على المجاز أو الضرورة؟ يقول ابن العلج: (الأصل في المفعول له أنّ يكون نكرةً، لأنّ العرب تُفسّر الأفعال بأسبابٍ عامةٍ غير معيّنة. فإذا جاء معرفةً، كأنّ ذلك شاذًّا، ولا يُجيزه القياس، لكنه يُقبل في الضرورة الشعرية إذا صحّ سنده) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٤٥). ويُبيّن أنّ العرب قد تُدخل الألف واللام على المفعول له للتخصيص أو المبالغة، لا لخرق القاعدة، كقولهم: (فعلتُ ذلك الخجلَ)، أي: خجلًا بالغًا، حتى كأنّه الخجل المعروف بين الناس.

يعرض ابن العلج رأي الفرّاء، الذي قال: (يجوز أنّ يكون المفعول له معرفةً إذا دلّ عليه السياق) (الفراء، معاني القرآن، ١٩٨٠، صفحة ١٠٧)، ويردّ عليه بأنّ هذا الرأي يُضعف سلطة القاعدة، لأنّ المعرفة تُخرج الاسم من كونه علةً مجردةً إلى كونه فردًا معيّنًا، مما يُخلّ بالتعليل. ويقول: (التعليل لا يكون إلا بشيءٍ عامٍّ، كـ(حياءً)، (خوفًا).

٣- مجيء صاحب الحال نكرة:

يُعرَّف الحال بأنّه اسمٌ منصوب يُبيّن هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل، وصاحب الحال هو الاسم الذي يُوصف بالحال، كقوله تعالى: ﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا﴾ (سورة الفجر الآية ٢٢)، حيث (الملك) هو صاحب الحال، و(صفًّا) هو الحال. ومن القواعد المستقرة أنّ صاحب الحال يكون معرفةً، لأنّه لا يُوصف بالحال إلا ما هو معيّنٌ في الذهن أو الكلام. ويقول المبرّد: (لا تكون الحال إلا لمعروف، لأنّ الوصف لا يُضاف إلى غير المعيّن) (المبرد، ١٩٨١، صفحة ٢١٠) ، لكن الشعر العربي يفيض بشواهد تجعل صاحب الحال نكرةً. فهل يجوز ذلك؟ وهل يُخالف القياس؟ يقول ابن العلج: (صاحب الحال الأصل فيه التعريف، لكنه يجوز أنّ يكون نكرةً إذا دلّ عليه السياق أو كأنّ المقام يقتضي العموم. وقد ورد ذلك في كلام العرب الفصحاء، فلا يُنكر) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٨٧).

ويُبيّن أنّ النكرة تُصبح كالمعرفة بفعل التقييد أو السياق، كأنّ تقول: (مررتُ برجلٍ راكبًا)، فالنكرة (رجل) صارت معيّنةً في المقام، فجاز أنّ تكون صاحب حال . يستشهد ابن العلج بقول النابغة الذبياني:

رَأَيْتُ رِجَالاً مِنْ بَنِي أَسَدٍ غَدَا سَوَامِيَ، يَسْتَبْشِرْنَ بِالبَيْضِ لُبَّدَ

ويُحلّل: (سَوَامِيَ) حال من (رجالًا)، و(رجالًا) نكرةٌ منصوبة، وهي صاحب الحال. وقد جاز ذلك لأنّها مُقيّدةٌ بـ(من بني أسد)، فصارت كأنّها معرفة. فالنكرة المقيدة تأخذ حكم المعرفة في كلام العرب) (النابغة الذبياني ، ١٩٦٩، صفحة ٤١)، يعرض ابن العلج رأي الزجاجي، الذي قال: (صاحب الحال لا يكون إلا معرفةً، فأنّ جاء نكرةً كأنّ خطأً) (الفارسي، ١٩٨٧، صفحة ١٨٩) ، ويردّ عليه بأنّ هذا الرأي يقصر النظر، لأنّ العرب قد جعلت النكرة كالمعرفة إذا قيّدوها أو أشاروا إليها، وهو ما يُقرّه سيبويه نفسه في مواضع أخرى (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ١٠٢)، ويخلص إلى أنّ النكرة المقيدة أو المؤشّر إليها سياقيًّا تأخذ حكم المعرفة في كلام العرب.

٤- تقديم المستثنى على المستثنى منه.

يُعرَّف المستثنى بأنّه ما يُخرج من حكم المستثنى منه، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾، حيث (رسول) هو المستثنى، و(ما) نافية، و(ما) نافية. ومن القواعد المستقرة أنّ المستثنى يتأخر عن المستثنى منه، لأنّ الاستثناء تخصيصٌ بعد عموم. ويقول سيبويه: (لا يُقدّم على المستثنى منه، لأنّ التخصيص لا يسبق العموم عقلاً ولا لغةً) (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ٢١٥)، لكن العرب قدّمت المستثنى على المستثنى منه في بعض شواهد الشعر. فهل يجوز ذلك؟ وهل يُخالف القياس؟ يقول ابن العلج: (المستثنى لا يُقدّم على المستثنى منه في كلام العرب الفصيح، إلا في ضرورة شعرية أو لمراعاة الفواصل. فإذا ورد ذلك، كأنّ شاذًّا، لا يُستدلّ به على الجواز في القياس، لكنه يُسجَّل كسماعٍ) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٠١) ، ويُبيّن أنّ تقديم المستثنى يُخلّ بالترتيب العقلي، لأنّ الاستثناء يقتضي وجود المستثنى منه أولًا، ثم إخراج جزء منه. فإذا قُدّم المستثنى، فكأنّك تخرج شيئًا قبل أنّ تُوجد الجملة التي يُخرج منها. يستشهد ابن العلج بقول الفرزدق:

ألا لا يَجْهَلَنَّ أحدٌ عَلَيْنَا فَأنّا لا نُجاهِلُ مَنْ جَهِلَا

إلَّا ذُبابَ الطِّينِ، أنّا نَحْنُ أكْرَمُ أنّاسٍ، لا نُرَاعِي مَنْ تَأَذَّلَا

ويقول: (ذبابَ الطينِ) مستثنى مقدّم، و(أنّاسٍ) هو المستثنى منه المؤخّر. والتقدير: (أنّا لا نجاهلُ أحدًا إلا ذبابَ الطين من بين الأنّاس). وقد قدّم المستثنى لضرورات الوزن والقافية، لأنّ التأخير كأنّ سيُفسد الإيقاع) (الفرزدق، ١٩٩٠، صفحة ٤١٢)، ويستشهد أيضًا بقول جرير:

إلَّا بَنِي حَنْظَلَةَ، فأنّ قَوْلَهُمْ لَنَا، وأنّ أبْعَدُوا، حَقٌّ مُقِيمُ

فيقول: (بنو حنظلة) مستثنى مقدّم، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: (لا نُطيع أحدًا إلا بني حنظلة). وقد جاز التقديم هنا للتفخيم والتخصيص، كأنّه لا مستثنى منه إلا هم) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٠٣)، يحدّد ابن العلج شرطين لجواز تقديم المستثنى:

- الضرورة الشعرية: كمراعاة الوزن أو القافية أو السجع.
- التخصيص التفخيمي: كأنّ يكون المستثنى هو المقصود الوحيد، فيُقدّم للتأكيد، كما في قول جرير. ويُشدّد على أنّ هذا لا يجوز في الكلام المنثور، لأنّه يُخلّ بالوضوح والترتيب العقلي.

يعرض ابن العلج رأي أبي زيد الأنّصاري، الذي قال: (العرب قدّمت المستثنى في مواضعَ من كلامها، فذلك جائز) (الأنصاري، ١٩٦٧، صفحة ٨٨)، ويرد عليه بأنّ تلك المواضع نادرةٌجداً، ولا تقاس عليها، لأنّها

خوارق للقاعدة، ولا أصولاً لها. ويقول (القياس تأخير المستثنى، والسماع النادر لا ينسخ القياس المتواتر) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٠٢).

٥- نصب المنادى النكرة غير المقصودة.

من القواعد المستقرة في النحو العربي أنّ المنادى أنّ كأنّ نكرةً غير مقصودة — أي لا يُراد بها فردٌ بعينه، بل جنسٌ أو نوعٌ — فأنّه يُنصَب، كقولهم: (يا رجلاً! احفظ لسأنّك). وقد اتفق النحاة على هذا الحكم استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾، فـ(النبي) منادى معرفةٌ مبنيٌّ على الضم، بينما لو كأنّ نكرةً غير مقصودةٍ، لَنصَبَه القرآن (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ١٨٩)، ويُعلّل ذلك بأنّ النكرة غير المقصودة لا تُخاطَب حقيقةً، بل تُذكر للتعميم أو التنبيه، فيُعامل معاملة المفعول به أو التمييز، فيُنصَب. يقول ابن العلج: (إذا ناديتَ نكرةً غير مقصودةٍ — أي لا تُريد بها فردًا معينًا — وجب نصبُها، لأنّك لا تخاطب فردًا، بل تُشير إلى جنسٍ، فكأنّك تقول: (يا من يكون رجلاً!)، فتُنصَب على المحل أو على التمييز) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٥٦). ويُشدّد على أنّ نية المتكلّم هي المحكّ، فأنّ قصد فردًا معينًا، عُدّت المعرفةُ من حيث المعنى، فرُفعت، كما في قولهم: (يا رجلاً من قريش!) إذا كأنّ المخاطب معروفًا. يستشهد ابن العلج بقول الحطيئة:

يا رَجُلاً، أنّ كُنْتَ لا تَعْلَمُ العِلْـ مَ، فَدَعْنِي، وَاسْأَلْ بَنِي مَازِنِ

ويُحلّل: (رَجُلاً) منادى نكرةٌ غير مقصودةٌ، لأنّ الخطاب عامٌّ، لا موجّهٌ لشخصٍ معيّن، فنُصِبَ على أنّه تمييزٌ أو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: (يا من تكون رجلاً!). ولو كأنّ المخاطب معروفًا، لقال: (يا رجلُ!). ويستشهد أيضًا بقول النابغة:

يا ابْنَةَ البَكْرِ، لا تَكُونِي كَأُمِّكِ أنّ أُمَّكِ كأنّتْ لَعُوبًا مُسَافِرَا

فيقول: (ابنةَ البكر) منادى نكرةٌ، لأنّ (البكر) هنا نكرةٌ غير معيّنةٌ، وليست عَلَمًا، فنُصِبَت. ولو كأنّت (ابنة البكر) عَلمًا، لرُفعت: (ابنةُ البكرُ) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢٣٩)، يحدّد ابن العلج ثلاثة شروط لنصب النكرة:

- عدم تعيين المخاطب: أنّ لا يُراد به فردٌ معينٌ في الذهن أو المقام.
- العموم في الخطاب: كأنّ يكون الخطاب موجّهًا لفئةٍ غير مُعيّنة.
- عدم تعريفها ضمنيًّا: كأنّ لا تكون مقيدةً بما يجعلها كالمعرفة، كالإشارة أو الإضافة المعيّنة (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٥٧).

ويُشير إلى أنّ هذه النكرة لا تدخلها الألف واللام، لأنّها لو دخلتها، لصارت معرفةً، فيُرفع مناداها.

يعرض ابن العلج رأي الكوفيين، الذين قالوا: (يجوز رفع النكرة في النداء إذا كأنّت مقصودةً ضمنيًّا) (الفراء، معاني القرآن، ١٩٨٠، صفحة ٢٠٣) ، ويردّ عليهم بأنّ هذا الرأي يُخلط بين المعنى والصورة، لأنّ الحكم يدور على اللفظ، لا على نية المتكلّم الخفية. ويقول: (النكرة أنّ وردت في النداء، فهي غير مقصودةٍ حكمًا، حتى لو قصد المتكلّم فردًا، لأنّ اللفظ هو المعيار عند النحاة) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٥٨)، ويخلص إلى أنّ النصب هو الأصل في النكرة غير المقصودة، وهو رأي الجمهور من البصريين.

٦- ما نصب على الاختصاص:

يُعرَّف النصب على الاختصاص بأنّه نصب اسمٍ بعد جملةٍ تامةٍ لبيأنّ المُخاطَب أو المقصود بها، كقولهم: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، أو (ساءَ الظنُّ بكَ فلأنًا). واسم الاختصاص يكون نكرةً مفردةً، وهو في موضع تمييزٍ أو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: (نِعْمَ الرجلُ كَونُهُ زيدًا). يقول ابن العلج: (يُنصَب على الاختصاص اسمٌ يُبيّن المُخاطَب بالمدح أو الذم، ويكون بعد جملةٍ تامةٍ، ولا يُعمَل فيه عاملٌ ظاهرٌ، بل يُنصَب على التقدير أو التخصيص) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٦٥)، ويُبيّن أنّ هذا النوع من النصب لا يُشبه المفعول به، لأنّه لا يُنسب إلى فعلٍ ظاهر، بل إلى نية المتكلّم. يستشهد ابن العلج

فَسُئْتُ ظَنِّي بِكَ اليَوْمَ امْرَأً تُرَى أنّ لَمْ تَكُنْ جاهِلًا عَجُولَا

ويُحلّل: (امْرَأً) منصوبٌ على الاختصاص، والجملة التامة قبله: (فَسُئْتُ ظَنِّي بِكَ اليَوْمَ)، والتقدير: (فَسُئْتُ ظَنِّي بِكَ اليومَ كَونَكَ امرأً عجولاً). وقد نُصِبَ (امرأً) للتخصيص، أي: أنّت المعني بهذا الذمّ (طرفة، ١٩٦٠، صفحة ٤٢).

ويستشهد أيضًا بقول الأعشى:

نِعْمَ الفَتَى أبْيَضُ، إذْ يُحَيَّا يَرُدُّ بالسَّلْمِ عَلَى المُحَيِّي

فيقول: (أبيضُ) منصوبٌ على الاختصاص، بعد جملةٍ تامةٍ: (نِعْمَ الفَتَى)، والتقدير: (نِعْمَ الفَتَى كَونُهُ أبيضَ) (طرفة، ١٩٦٠، صفحة ٤٢)، وقد جاز النصب هنا للتمييز والتخصيص. يحدّد ابن العلج خمس خصائص لاسم الاختصاص:

- يأتي بعد جملة تامة.
- يكون نكرةً مفردةً.

- لا يُعمَل فيه عاملٌ ظاهرٌ.
- يُنصَب على التقدير أو التخصيص.
- يُبيّن المُخاطَب بالمدح أو الذمّ (الأعشى، بيروت، صفحة ٨٨).

ويُشير إلى أنّ هذا النوع من النصب لا يُقاس عليه في غير المدح والذمّ، بل هو خاصٌّ بهما.

٧- **ما رُخم في غير النداء اضطرارًا.** يُعرَّف الترخيم بأنّه اختصار الاسم الثلاثي أو الرباعي بإسقاط حرفٍ أو أكثر من آخره، كأنّ يُقال: (زُبيْر) بدل (زُبَيْر)، أو (حَسَن) بدل (حُسَيْن). واتفق النحاة على أنّ الترخيم لا يجوز في غير النداء، لأنّه يُخلّ بالوزن والصورة الأصلية للاسم. ويقول سيبويه: (الترخيم في غير النداء لحنٌ، لا يُسمَع من فصحاء العرب) (سيبويه، ، (د.ت)، صفحة ١٢٠) ، يقول ابن العلج: (الترخيم لا يجوز إلا في النداء، إلا في ضرورة شعرية، حيث يضطر الشاعر إلى حذف حرفٍ للحفاظ على الوزن أو القافية. فإذا رُخِّم في غير النداء، كأنّ ذلك شاذًّا، لا يُقاس عليه، لكنه

يُسجَّل كسماعٍ) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ١٩٥)، ويُبيّن أنّ العرب قد رخّمت في الشعر مراعاةً للإيقاع، لا لخرق القاعدة. يستشهد ابن العلج بقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ، أنّ الحارِثِيَّ مُقِيمُهُ بِوَاسِطَ، ما يَبْغِي سِوَى الحَقِّ مَطْلَبَا

ويقول: (الحارثي) ترخيمٌ لـ(الحارثيُّ)، وهو غير منادى هنا، بل مبتدأ. وقد رُخِّم لضرورة الوزن، لأنّ (الحارثيُّ) لا يناسب البحر الكامل، بينما (الحارثي) يناسبه (الفرزدق، ١٩٩٠، صفحة ٢١٠)، ويستشهد أيضًا بقول جرير:

وَلَقَدْ قُلْتُ لأَصْحابِي حِينَ رَأَيْتُهُمْ وَقَفُوا بِمَجَنٍّ: أَيْنَ أَنْتُمْ يا مَعْشَرَا؟

فيقول: (مَعْشَرَا) ترخيمٌ لـ(مَعْشَرُ)، وهو غير منادى، بل مفعول به لفعل (أين) المحذوف. وقد رُخِّم لضرورة القافية. يحدّد ابن العلج شرطين وحيدين:

- الضرورة الشعرية: كمراعاة الوزن أو القافية (جرير، ١٩٨٦، صفحة ١٧٧).
- عدم الخروج على الفصاحة: أنّ يكون الترخيم مفهومًا، ولا يُوقع في لبسٍ أو تحريفٍ.

ويُشدّد على أنّ هذا لا يجوز في الكلام المنثور، لأنّه يُخلّ بسلامة اللفظ. يعرض ابن العلج رأي أبي عبيدة، الذي قال: (الترخيم في غير النداء جائزٌ إذا فُهِمَ) (أبو عبيدة، ١٩٦٢، صفحة ٩٥) ، ويردّ عليه بأنّ هذا الرأي يُضعف ضوابط الفصاحة، لأنّ القياس يمنعه، والسماع النادر لا ينسخه.

٨- **زيادة الباء في خبر ليس ولمعطوفه الجر والنصب:** تُعَدُّ (ليس) من أفعال الجحود التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾، فأنّ (أحدٍ) خبر (ليس) منصوب. وقد اتفق النحاة على أنّ الباء لا تُزاد في خبر(ليس)، لأنّها لا تحتاج إلى توكيد أو

تبين. يقول ابن العلج: (لا تُزاد الباء في خبر (ليس)، إلا في ضرورة شعرية، أو إذا عُطِف على الخبر، فتُزاد الباء على المعطوف للتمييز بينه وبين الخبر الأول. وقد ورد ذلك في كلام بعض الشعراء، فلا يُنكر) (الإشبيلي، ٢٠٢١، صفحة ٢١٠)، يستشهد ابن العلج بقول الأعشى:

لَيْسَ بِيَوْمِكَ يَوْمٌ، وَلا بِالَّذِي قَبْلَ امْسِ، لا وَلا بِالَّذِي غَدَا

ويُحلّل: (بِيَوْمِكَ) الباء زائدةٌ في خبر (ليس)، وكذلك (بِالَّذِي). وقد زيدت لتوكيد النفي وتوسيع الإيقاع. ويقول: (الباء هنا لا تجرّ، بل هي زائدةٌ، والخبر منصوبٌ على الأصل: (يومٌ)، (الذي)). ويستشهد أيضًا بقول النابغة:

لَيْسَتْ بِقَيْنَةَ، وَلا بِجَارِيَةٍ تَبْعَثُ عَلَى البُكَاءِ، إذا تَغَنَّتَا

فيقول: (بِقَيْنَةَ) الباء زائدةٌ، والخبر منصوبٌ، وكذلك (بِجَارِيَةٍ). وقد زيدت الباء لتفخيم النفي وتمييز المعطوف (النابغة الذبياني ، ١٩٦٩، صفحة ٦٣)، يُبيّن ابن العلج أنّ المعطوف على خبر (ليس) يتبعه في الإعراب، فيُنصَب، سواء زيدت عليه الباء أم لا. والباء أنّ زيدت، فهي زائدةٌ لا تجرّ، ولا تُغيّر الإعراب .يعرض رأي الكوفيين، الذين قالوا: (الباء في خبر (ليس) تجرّ) (الكسائي، ١٩٨٨، صفحة ٧٧)، ويردّ عليهم بأنّ هذا يخالف الإجماع، لأنّ (ليس) تنصب خبرها، ولا تجيز الجرّ. ويخلص إلى أنّ الباء زائدةٌ لا تجرّ، والنصب هو الأصل.

الخاتمة

يتناول هذا البحث دراسة الشواهد الشعرية في كتاب (البسيط في النحو) لابن العلج الاشبيلي من حيث مصادرها، وتصنيفها وفق الأغراض النحوية إضافة الى دراسة منهجية تم اختيارها وفق معايير الصحة والقبول التي اتبعها ابن العلج كما يشمل البحث تحليلاً لقيمة هذه الشواهد، وموازنتها مع آراء النحاة الاخرين، وصولا الى ابراز النتائج والإضافات العلمية التي قدمها ابن العلج في هذا المجال، والتي تمثل امتداداً لتقليد علمي عميق بدأه اسلافه من النحاة ومن خلال هذا التناول يسعى البحث الى تقديم صورة شاملة عن مقام الشاهد الشعري النحو في البسيط، مع ابراز الجهد الذي بذله ابن العلج في تطوير الفهم النحوي وما له من اثر الدراسات اللغوية لاحقاً، وهو ما يجعل هذا البحث إسهاماً قيماً في دراسة تاريخ النحو العربي وتحليل ادواته ومنهاجه.

References

1. Al-Ishbīlī, Muḥammad ibn ʻAlī Ibn al-ʻAlj. (2021). *Al-Basīṭ fī al-Naḥw* (The Simple in Grammar) (Ṣāliḥ ibn Ḥusayn al-ʻĀyid & Turkī ibn Sahw al-ʻUtaybī, Eds.; 2nd ed.). King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

2. Al-Aʻshā (Maymūn ibn Qays). (1990). *Dīwān al-Aʻshā* (The Collected Poems of al-Aʻshā) (Ḥusayn Āl Ṭuʻmah, Ed.). Dār Ṣādir.

3. Al-Anṣārī, Abū Zayd Saʻīd ibn Aws. (1967). *Al-Nawādir fī al-Lughah* (Rarities in Language) (Saʻīd al-Khūrī al-Shartūnī, Ed.). Dār al-Shurūq.

4. Abū ʻUbaydah, Maʻmar ibn al-Muthannā al-Taymī. (1962). *Majāz al-Qur'ān* (The Figurative Language of the Qur'ān) (Muḥammad Fu'ād Sizkīn, Ed.). Maktabat al-Khānjī.

5. Abū ʻAlī al-Fārisī. (1987). *Al-Īḍāḥ* (The Clarification) (ʻAbd Allāh al-Jarrāḥ, Ed.; 1st ed., Vol. 1). ʻĀlam al-Kutub.

6. Al-Zajjājī. (1987). *Al-Īḍāḥ* (The Clarification) (ʻAbd Allāh al-Jarrāḥ, Ed.; Vol. 2). ʻĀlam al-Kutub.

7. Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān. (n.d.). *Hamʻ al-Hawāmiʻ fī Sharḥ Jamʻ al-Jawāmiʻ* (The Commentary on the Collection of Collections) (Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.

8. Al-Farrā', Abū Zakarīyā Yaḥyā ibn Ziyād. (1980). *Maʻānī al-Qur'ān* (The Meanings of the Qur'ān) (Aḥmad Yūsuf al-Najātī, Muḥammad ʻAlī al-Najjār, & ʻAbd al-Fattāḥ Ismāʻīl al-Shalabī, Eds.; 1st ed.). Egyptian General Book Authority.

9. Al-Farazdaq (Hammām ibn Ghālib). (1990). *Dīwān al-Farazdaq* (The Collected Poems of al-Farazdaq) (ʻAbd Allāh al-Ṣawādī, Ed.; Vol. 1). Dār Ṣādir.

10. Al-Kisā'ī, ʻAlī ibn Ḥamzah. (1988). *Al-Ḥujjah fī al-Qirā'āt al-Sabʻ* (The Proof Concerning the Seven Recitations) (ʻAbd al-Fattāḥ al-Fādī, Ed.). ʻĀlam al-Kutub.

11. Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. (1981). *Al-Muqtaḍab* (The Condensed) (Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻAẓīmah, Ed.; Vol. 1). ʻĀlam al-Kutub.

12. Al-Maydānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Nīsābūrī. (2004). *Majmaʻ al-Amthāl* (The Compendium of Proverbs) (Nuʻaym Ḥusayn Zarzūr, Ed.; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.

13. Al-Nābighah al-Dhubyānī (Ziyād ibn Muʻāwiyah). (1969). *Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī* (The Collected Poems of al-Nābighah al-Dhubyānī) (Muḥammad Abū Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Maʻārif.

14. Jarīr ibn ʻAṭiyyah al-Khaṭafī. (1986). *Dīwān Jarīr* (The Collected Poems of Jarīr) (Nuʻmān Amīn Ṭāhā, Ed.; 3rd ed.). Dār al-Maʻārif.

15. Ḥasan ibn Qāsim al-Murādī (Ibn ʻAqīl). (1984). *Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Ibn ʻAqīl's Commentary on Ibn Mālik's Alfiyya) (1st ed., Vol. 2). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.

16. Ḥasan Saʿūd al-Jubūrī w. f. (2025). The Grammatical Illah (Cause/Reason) in the Book *Sharḥ al-Muḥsibah* by Ibn Bābishādh: Collection and Study. *Tikrit University Journal for Humanities, 32*(5, 2), 32–51. https://doi.org/10.25130/jtuh.32.5.2.2025.03

17. Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (n.d.). *Al-Kitāb* (The Book) (ʿAbd al-Salām Hārūn, Ed.; Vol. 1). Dār al-Jīl.

18. Ṭarafah ibn al-ʿAbd. (1960). *Dīwān Ṭarafah ibn al-ʿAbd* (The Collected Poems of Ṭarafah ibn al-ʿAbd) (Shawqī Ḍayf, Ed.). Dār al-Maʿārif.

19. ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Hishām. (n.d.). *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb* (The Enricher of the Intelligent Regarding Books on Declension) (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

20. ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī (al-Āshmūnī). (n.d.). *Sharḥ al-Āshmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Al-Āshmūnī's Commentary on Ibn Mālik's Alfiyya) (Vol. 2). Dār al-Fikr.

21. ʿAbd Allāh al-Jubūrī, M. ʿ. (2025). The Effect of Grammatical Illah (Cause/Reason) on Syntactic Orientation According to Sībawayh. *Tikrit University Journal for Humanities, 32*(11, 1), 16–24. https://doi.org/10.25130/jtuh.32.11.1.2025.2

22. ʿAlī ibn Muʾmin (Ibn Yaʿīsh). (n.d.). *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī* (The Commentary on al-Zamakhsharī's al-Mufaṣṣal) (Muḥammad ʿAlī Barakāt, Ed.; Vol. 4). Dār al-Fikr.

23. ʿUthmān ibn Jinnī (Ibn Jinnī). (n.d.). *Al-Khaṣāʾiṣ* (The Characteristics) (Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Ed.; Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.